



وتنظر بحكمة لما حلّ بالدول التي انهارت وسقط نظامها قبلها، ولا تقترب ما اقترفته من أخطاء، وأن تتعلم منها التصرف بإيجابية حتى لا تفقد زمام الأمور.

7- منع استخدام الطرق التقليدية: وهي استخدام العنف بكل أشكاله، بحيث يكون أول قرار يصدر عن الهيئة- بعد دراسة كل الفعاليات التي حدثت على الأرض، وتقرير الخبراء الشاملين لكل الميادين- ألا تتبّع أي طريق من الطرق التقليدية السابقة التي استخدمتها الأنظمة المنهارة، أو التي هي على وشك الانهيار، مهما كانت نوعية الاضطرابات متقاربة.

8- استخدام الطرق غير التقليدية والتي تتمثل في:-

- مراقبة المجموعات عن كثب ضمن انخراط مجموعة الشباب المثقف بينهم لاستيعاب مطالبهم وفهمها بشكل موضوعي، لتقدّم تقريراً محايداً تشرح فيه الأهداف الحقيقية لهذه المجموعات، وتبلغ عن الأشخاص المندسة والتي تعمل على تأليب المعارضة على الدولة لاستخدام العنف وأعمال الشغب ضد المؤسسات الإدارية والمرافق الحيوية.

- استخدام تقنية الاتصالات والتواصل الاجتماعي لمعرفة الجهات التي تدعمهم إذا كانت محلية أو إقليمية أو خارجية ومعرفة أهدافها الحقيقية.

- الدعوة فوراً- بعد جمع المعلومات- إلى الجلوس على طاولة الحوار للمفاوضات على مطالبهم الإصلاحية بعد تنفيذ بعض المطالب الإصلاحية على وجه السرعة، ليؤكدوا جدية التحاور والعمل على مصلحة البلاد القومية، على أن يكون التحاور مكشوفاً منعاً للتدخلات الأجنبية أو أي عوامل خارجية قد تحيد عن هدف الأزمة وتشعبها.

- الإعلام وحرية الرأي، وعدم التعتيم الإعلامي. - عدم إنكار وجود الأزمة والتعامل معها بأعلى درجات الجدية.

-عامل الوقت مهم جداً، بأن لا تطول الأزمة حتى لا تحيد عن مسارها الأصلي، فتأخذ منحى الضبابية، وتفسد الأمور الإصلاحية.

- عدم استخدام العنف مهما كان، ولو بالعصي والقنابل المسيلة للدموع، لأن هذا يخلق تعاطفاً شعبياً مع المتظاهرين، ومن ثمّ تتسع رقعة الاضطرابات في المناطق ويصعب حصرها، أما العنف المدمر والقاتل فقد يأخذ مطالب المتظاهرين إلى حدة أكثر، وقد ينقلها للخارج، مما يسمح للتدخل الخارجي العسكري لإيقاف العنف، وخاصة إذا كان من الطرفين أو من طرف واحد، أو يسمح بدخول قوات دولية عبر مجلس الأمن أو هيئة الأمم المتحدة للفصل بين

الشعبية التي تطالب بإصلاحات دستورية تختص بتطورها الحضاري، من تأمين العمل، والاكتفاء الذاتي، والعمل على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والتعليمية.

- على الهيئة استخدام الطريقة الديمقراطية بالتفاوض، خصوصاً بعد أن أصبح لديها كل المعطيات لأسباب الأزمة، والتعامل معها بالحوار والتنفيذ الإصلاحي الفعلي وليس الورقي أو الإعلاني، ويجب أن تتبع الطرق الحديثة التي تُستخدم اليوم في كل الدول المتقدمة، والتي تراعي بأن المعارضين والمطالبين بحقوقهم على مستوى من الذكاء الفارق الذي يعرف كل أساليبها القديمة ومحتاط له، بل هو متقدم على دولته تكنولوجياً وعلمياً، لذا كان من الضروري جداً وجود الخبراء من ذوي الكفاءات العالية ليكونوا أعضاء الهيئة التنظيمية.

- وضع خطة مرحلية بعد الوصول إلى اتفاق مع المعارضة للتنفيذ، وهي من أهم الشروط لاحتواء أكبر الأزمات مهما كانت اتجاهاتها كارثية، فهذا هو الحل الوحيد، حتى لو كان أحد أطراف المعارضة متشعباً وعنيفاً في التحاور، فإن الاستعداد للتنفيذ يحول عنفه أو يكشفه أمام رفاقه المعارضين، وبذلك يكون هذا سلاحاً قوياً في يد الدولة لتتحكم في أمور الإصلاحات بما يخدم مصالحها ومصالح الشعب ككل، أما إذا لم تنفذ الدولة- بهيئتها التنظيمية لاحتواء الأزمات- هذه الشروط، أو لم تحض هذه المراحل، فإنها ستبشر نفسها بالسقوط والانهيار مهما أطالت الأزمات، بل إنها بذلك تدفع مطالب المعارضين لاحتوائها من قبل تيارات سياسية ودينية متطرقة تأخذ البلاد نحو المجهول والدمار.

المتنازعين أو تغيير السلطة بالقوة، إذا استخدمت آلات القتل المدمرة بشكل إبادة جماعية لهم للنساء والشيوخ والأطفال.

- دعوة الهيئة التنظيمية والأحزاب الوطنية باختلاف انتماءاتها- إذا كان هناك أحزاب- أو المجموعات المعارضة، عندما ترى أن الأمور بدأت تأخذ منحىً آخر ومختلف عن المطالب الأولى (منحى ديني، أو عقائدي، أو سياسي، أو إرهابي)، ويكون الحوار علنياً على الفضائيات المرئية والمسموعة.

- حظر وجود المظاهر العسكرية على أطراف المنطقة المهددة للدولة، في حال استخدمت العنف، والعمل على عدم تبادل العنف معها، بل محاصرتها وقطع الموارد المائية والكهربائية والاتصالية والغذائية عنها، في حال إذا ما كانت تلك المجموعات إرهابية وليس لها مطالب غير الفوضى وهذا مستبعد.

- أن لا تستخدم الدولة بروباغندا إعلامية عنوانها أن المتظاهرين من شعبها هم مجموعات إرهابية، مما يفقدها ويفقد الحوار معها المصداقية بين الدول، وتعلم بأنها في عالم مفتوح ومرقب بالأقمار الصناعية، فلا تستطيع أن تستخدم الطرق التقليدية القديمة الهشة، فتجعل المجموعات المعارضة أقوى وأمضى في المطالبة بمطالبها حتى لو ضحت بدمائها.

- عدم استخدام الهيئة لجهة ضد جهة أخرى من الشعب في محاولة لتفويض الأزمة، فهذه طريقة تقليدية قد تحدث فتنة أهلية دينية أو عرقية تجرّها نحو الفوضى والتدخل الأجنبي بأموورها، ومن ثمّ تفقد السيطرة على الجهتين، خاصة إذا تبنّت الجهة أو التيار الديني، فهذا يعطيه الأطماع بالسيطرة على النظام في حال إذا ما قضى على مطالب العلمانيين أو الهيئات